المفهوم الجغرافي ـ السياسي للفدرالية

المدرس الدكتورة
ظلال جواد كاظم
كلية التربية للبنات – جامعة الكوفة
قسم الجغرافية

المستخلص:

يتضح ان النظام الفيدرالي لم يطبق في العراق ولم يتم ذكره الا في حقبة الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ كونه الاسلوب الامثل لتحقيق السياسة الامريكية في العراق .

فيما يتعلق بالنظام الفيدرالي المقترح تطبيقه بالعراق فان اهم ما يؤخذ عليه انه لم يكن نابعاً من حاجة ورغبة الشعب العراقي انما جاء نتيجة القوى السياسية المعارضة عندما كانت خارج السلطة وبرعاية امريكية والتي اكدت ضرورة بناء عراق فيدرالي يخدم مصالحهم في العراق ، وقد اقر ذلك في عام ١٩٩٩ ، ثم جاء مؤتمر برلين ٢٠٠٢ والمؤتمرات اللاحقة للمعارضة لتكريس هذا المطلب ، حتى اقر بعد الاحتلال الامريكي للعراق بموجب الدستور الدائم عام ٢٠٠٥ وبما ان الفيدرالية ليست مواد قانونية تكتب وتفرض على الشعب وانما هي ثقافة سياسية ووعي من الولاء المزدوج لدولة الاتحاد والاقليم ، وان الشعب العراقي يفتقر لهكذا نوع من الثقافة السياسية بعد غياب عن الديمقراطية تجاوز خمسة واربعين عام (كون العراق غادر الديمقراطية منذ العام ١٩٥٨) كان الولاء فيها قائم على اساس شعب واحد وطن واحد وقائد واحد ، فكيف له ان يفهم طبيعة الولاء المزدوج لكل من الاقليم والاتحاد وهذا مأخذ اخر على الديمقراطية في العراقية .

ومن الأجدر في الوقت الراهن اتباع النظام اللامركزية ومن ثم التحاور بين كل الاطراف لتشكيل الفدرالية العراقية المنسجمة مع طبيعة ومكوناته ،فضلا عن دراسة التجارب الاخرى للاستفادة من أخطائها وتلافيها ومن ثم خلق نظام خاص قد يحتذي به المجتمعات العربية الاخرى.

Abstract:

It is clear that the federal system has not been applied in Iraq has not been mentioned, but in the era of the US occupation of Iraq in 2003 as the best method to achieve the US policy in Iraq.

With respect to the proposed federal system applied in Iraq, the most important thing taken him that he did not stem from the need and desire of the Iraqi people, but rather was the result of opposition political forces, when the power of US and sponsored by outside, which emphasized the need to build a federal Iraq serves their interests in Iraq, has acknowledged that in 1999 , then the 2002 Berlin Conference and subsequent conferences for the opposition to dedicate this demand came even admitted after the US occupation of Iraq under the permanent constitution in 200٥Since the federal no legal materials written and imposed on the people, but is the political consciousness of the culture of dual loyalty to the State of the Union and the region, and I think that the Iraqi people lacking for such a kind of political culture after an absence of democracy exceeded forty five year (Iraq is left of democracy since 1958) was where loyalty is based on the basis of one people and one nation, one leader, so how can he understand the nature of the dual loyalty of both the province and the Union and the socket on the last democracy in Iraq.

It is better for the time being to follow the system of decentralization and then a dialogue between all parties, federal Iraq to form a harmonious with nature and its components, as well as the study of other experiences to take advantage of their mistakes and avoid them and then create a special system has been emulated by other Arab societies.

١ – المقدمة :-

ان دراسة مفهوم الفيدرالية والدولة الفدرالية واستخلاص اسباب نجاحها او فشلها يتطلب الاطلاع على التجارب الفدرالية التي طبقت في مختلف الدول ، لأدراك حجم الفروقات واشكال التطبيقات بين هذه الفدرالية او تلك لان لكل تجربة خصوصيتها التي لا يمكن ان تكون متطابقة مع التجربة الاخرى .

اما ما يتعلق بالتجربة العراقية فأنها ما زالت حديثة العهد الى جانب ذلك انها ولدت في ظل التناقضات الداخلية والخارجية وبين التأييد والرفض انعكس هذه التناقض على آليات التنفيذ ، فكانت سببا في التعثرات السياسية التي يعيشها العراق ألان فاذا ما أخذنا الطبيعة التكوينية الديموغرافية للشعب العراقي بنظر الاعتبار الى جانب الالتزام بمبدأ اللامركزية الادارية فانها تتحول الى عامل تجزئة وتقسيم لهذا البلد.

تعد مشكلة البحث ما هو الا سؤال يسند البحث عليها في تكوينه ومحتوياته ما هو المفهوم الجغرافي السياسي للفدرالية ،وبناءاً على ما تقدم فأن فرضية البحث تؤكد على ان الفيدرالية يمكن ان تكون الحل الامثل لمواجهة حالة التناقضات داخل المجتمعات ذات الطبيعة الفردية ، وانها تنجح في تحقيق الوحدة ومنع انفصال مكونات هذه التجمعات فيما لو طبقت على اساس توزيع السلطات بشكل عادل بين الاقاليم والحكومة الفيدرالية المركزية مع محافظة الحكومة المركزية بالسيطرة على السياسات المتركزة في البلاد كالدفاع والخارجية .

وجاءت هيكلية البحث في ثلاث مباحث وفقاً للتقسيم الأتي :-

١. المبحث الاول تناول مفاهيم الفدرالية والتطور التاريخي للفدرالية والفدرالية بمفهومها المعاصر.
٢. المبحث الثاني،انواع الفدرالية وطرق تشكلها ونماذج من الدول الفدرالية.
٣. المبحث الثالث ، ملامح الدولة الفدرالية " العراق انموذجا للفدرالية " .
٤. الاستنتاج .
٥. المصادر .

٢- المبحث الاول

٢-١ مفاهيم الفدرالية:-

تفهم الفيدرالية على انها شكل من اشكال النظام السياسي القائم على ترسيخ الوحدة واللامركزية والمحافظة عليها عن طريق توزيع السلطات وعدم تركيزها بيد فرد او جماعة معينة . وهذا ما لم تختلف عليه التعاريف المعطاة للفدرالية .

من الناحية اللغوية فان مصطلح الفيدرالية مشتق من الكلمة اللاتينية (Foedus) ومعناها المعاهدة والاتفاق،وهناك راي يذهب الى ان الفيدرالية شكل للترتيب التعاقدي وهي تعني الاتفاق (Foedus or Pact) واشتقت من الثقة (Fides or Trust) وتتضمن اتفاق تم قبوله بصورة حرة ومتقابلة [١]

في حين يرى بعض الباحثين ان اصل كلمة (Foedus) هي كلمة مشتركة لكل من كلمة Fides أي الثقة وكلمة Bind الانكليزية والتي تعني (الارتباط) ، وبذلك فهي تعني نوع من الاتفاق الذي يعتمد على الثقة المتبادلة بين الاطراف او تعهد موثوق به . وفيما يتعلق بالسياسات الدولية يكون المتفقون هم الحكومات والاتفاق بينهم هو اتفاق فيدرالي [٢].

اما عن تعريف الفيدرالية فالموسوعة السياسية تعرف الفيدرالية على انها "اتحاد مجموعة من الدول المستقلة بمقتضى دستوري يشكل اتحاد دائم تسوده حكومة مركزية تمارس سلطاتها بطريقة مباشرة على حكومات هذه الدول (التي تصبح ولايات) وعلى رعاياها ... ويكون الدستور هو المنظم للعلاقات بين الولايات بعضها مع البعض وبينهما الحكومة المركزية . وتكون للدولة الجديدة شخصية قانونية دولية في حين تفقد الدول الداخلة في الاتحاد شخصيتها القانونية الدولية " [٣] .

ومصطلح " federalism" يعني الاتحاد أو المعاهدة. وسواء كان إتحادا أو معاهدة، فهو يقوم بين طرفين متميزين أو أكثر، تجمع فيما بينهم روابط متينة، لها قدرة ذاتية على تحفيز الأطراف المعنية في سبيل البحث عن صيغة توافق مركب وحدوي قوي، فالفدرالية تعني تحرك الأفراد أو الجماعات المتميزة من ناحية، والمشتركة من ناحية أخرى، نحو تشكيل تجمع واحد يوفق بين رؤى الاتجاهات المتناقضة، انطلاقا من الشعور المشترك بالحاجة إلى الوحدة. [٤]

الفدرالية مصطلح يوناني قديم مأخوذ من كلمة Fides بمعنى الثقة وكلمة – Federal يعني الاتحاد او الاتفاق الاختياري المكتوب والملزم بموجب عقد او دستور بين عدد من الدول او كيانات سياسية لتشكيل حكومة اتحادية بصورة فدرالية واحدة ومتساوية التمثيل تتنازل فيها الاطراف والدول الفدرالية عن بعض صلاحياتها لإقامة هيكلية حكومة مركزية مشتركة من جهة وتشكيل حكومات في وحدات سياسية اصغر تدعى بالولايات او الامارات او المناطق من جهة اخرى وتمنح هذه الوحدات السياسية الصغيرة بعض قوتها السياسية للحكومة المركزية لكي تعمل من اجل المواطنين وهي نوع من انواع التقسيم البشري والجغرافي القومي لتسهيل الامر بين الناس وتنظيم مصالحهم [٢].

الفدرالية شكل من أشكال الحكم تكون السلطات فيه مقسمة دستورياً بين حكومة مركزية ووحدات حكومية أصغر (الأقاليم، الولايات)، ويكون كلا المستويين المذكورين من الحكومة معتمد أحدهما على الآخر وتتقاسمان السيادة في الدولة. أما ما يخص الأقاليم والولايات فهي تعد وحدات دستورية لكل منها نظامها الأساسي الذي يحدد سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية ويكون وضع الحكم الذاتي للأقاليم، أو الجهات أو الولايات منصوصا عليه في دستور الدولة بحيث لا يمكن تغييره بقرار أحادي من الحكومة المركزية [٣].

٢-٢ التطور التاريخي للفدرالية :-

اهم ما يميز التطور التاريخي للدولة الفدرالية هو مرورها باربع مراحل رئيسة في تطور الدولة التاريخي :-

١. المجتمعات البدائية :- وفيها تطورت الدولة البدائية من مجتمع الأسر ذات الاصل الواحد الى مجتمع العشيرة التي تلاحمت مع عشائر اخرى وكونت القبيلة وبذلك تم اكتساب القوة والتمتع بفوائد الحياة التعاونية تحت قيادة سلطة موحدة .

٢. ظاهرة دولة المدينة في اليونان وهي دولة قد نشأت من تجمع عدة قبائل واهم ما ميز حضارة هذه المدينة الثقافة المشتركة التي كانت تجمع بين اليونانيين ،فضلا عن ان النظام الطبقي السائد في تلك المدن اليونانية قد اتخذ أساسا للنظام السياسي في تلك المدن ثم تاتي الامبراطورية الرومانية لتتشكل من تجمع مدن صغيرة مستقلة عن بعضها مثل المدن الاغريقية وهكذا نشأت الامبراطورية الرومانية وتوسعت في الشرق والغرب معتمدة على القوة والقانون

٣. دول القرون الوسطى : بعد اندثار الإمبراطورية الرومانية تلاشت وضعفت الدولة في اوربا وساد الاقطاع ، والاقطاعية هي تجمع اقتصادي وسياسي تتداخل فيه الملكية الخاصة مع الملكية العامة ، اذ ان الكينونة الاقطاعية الاصغر كانت تتبع لوحدة اقطاعية اكبر وهكذا مهدت هذه التشكيلة الهرمية الى ظهور الملكيات التي وصفت بضعف سيطرة ملاكها على المناطق التابعة لها فالدولة الملكية في العصور الوسطى قسمت الى مقاطعات – اقطاعيات تحكم بواسطة النبلاء الذين اقسموا ولاءهم للملك ولكنهم احتفظوا بالاستقلال في حكم اقطاعياتهم . اما سلطة الكنيسة في روما فقد امتدت الى داخل الاقطاعيات المختلفة وبذلك حافظت الكنيسة على وحدتها وقوتها ووسعت مجال سيطرتها بعد ان تحدت ملوك اوربا وسرعان ما ضعف نفوذ الكنيسة بسبب الحركات الاصلاحية الدينية [*] وبسبب نمو المشاعر القومية التي بدأت تظهر في ذلك الوقت . [١]

٤. الدولة القومية الحديثة :- الدولة القومية من حيث الشكل هي الدول السائدة حالياً في العالم وتعود بوجودها تاريخياً الى القرن الرابع عشر بعد ان تمكن ملوك اسبانيا وفرنسا من اخضاع الكنيسة واسياد الاقطاع الى سيطرتهم . وبظهور الدولة القومية ظهرت فكرة المواطنة بمعناها الحديث . علماً ان تم ترسيخ وجود الدولة القومية وسيادتها الوطنية في اوربا بعد معاهدة (وستفاليا ١٦٤٨م) التي اعترفت بحدود الدولة القومية واقرت الاحترام المتبادل لسيادة هذه الدولة القومية في اوربا واعتمدت في وجودها على نظام ملكي مطلق ، وجيش وطني ونظام ضريبي موحد [٢] .

٣-٢ ظهور الفدرالية بمفهومها المعاصر

ظهرت الفيدرالية بمفهومها المعاصر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٧٨٣م وكان لكل ولاية صوت واحد فى الكونغرس لكنه هذا النظام لم يكن قادرا على جمع الضرائب لتفعيل عمل الحكومة المركزية كما ظهر مفهوم جديد للسيادة اي السلطة المطلقة للحكم في النظرية السياسية الانجليزية والاوربية وكانت السيادة أحادية وغير قابلة للتجزئة، كانت الهيئات التشريعية في المستوطنات في الواقع تسن قوانين خاصة بتلك المستوطنات ، هذا الأمر تسبب في انفصال أميركا عن بريطانيا وتم الاعلان عن انشاء الولايات المتحدة الامريكية كدولة كونفدرالية بين المستعمرات الانجليزية التى استقلت عن بريطانيا في(٤ تموز ١٧٧٦م) ثم تحولت الى دول كونفدرالية ،كانت لكل ولاية او مستوطنة سيادتها وفى مؤتمر عام ١٧٨٧م التى عقد لمندوبي الولايات من أجل صياغة دستور جديد ، والوثيقة التى

صدرت عن ذلك المؤتمرات فانها بدأت بالكلمات الشهيرة التالية :" نحن شعب الولايات المتحدة "، مدللة بذلك على مصدر السيادة في الدولة الجديدة ، وفي الدستور الذي أوجده الشعب ،كان هناك اتجاه يدعو الى تعزيز سلطة الحكومة المركزية وهو المشروع الدستور الذي قدمته ولاية فرجينيا ومشروع منجورى كان مشروع وسط هو الذي انشاء دولة فدرالية في امريكا وكان رئيس المحكمة العليا الأمريكية في عام ١٨٠١ دور في تعزيز الأتحاد الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية [٣] .

وبالنظ الى خريطة الدول الفدرالية فى العالم يتضح بان هذه الدول اما ان تكون متجاورة مع بعضها البعض بحيث تشكل جزر داخل بحر من الدول المركزية او هى من حجم و قوة تستطيع الوقوف امام معارضة الدول الاخرى لنظامها الفدرالى لان النظام الفدرالى ينظر اليه من قبل الكثير من الدول كتهديد لوحدة اقليمها.

ففي اوربا مثلا ان المانيا و النمسا و سويسرا هى كلها دول متجاورة مع بعضها البعض و الناطقة باللغة الالمانية فيما تشكل الدول الناطقة باللغات الرومانية كفرنسا و اسبانيا و ايطاليا والبرتغال المتجاورة لبعضها البعض كتلة الدول البسيطة. و نفس الشئ هو الصحيح بالنسبة للدول الاسكندنافية الاربعة التى هى كلها دول بسيطة. روسيا الوحيدة التى تبنت النظام الفدرالى فى شرق اوربا هى كبيرة و قوية بدرجة تستطيع مواجهة اي معارضة من قبل دول الجوار. و فى شمال امريكا نجد بان كندا و الولايات المتحدة الامريكية و المكسيك كلها دول متجاورة و كبيرة تبنت النظام الفدرالى. وفى جنوب امريكا نجد البرازيل و الارجنتين و فنزويلا المتجاورة لبعضها البعض تبنت النظام الفدرالى و نفس الشئ بالنسبة للهند و باكستان فى جنوب أسيا فهما متجاورتان و كبيرتان.

٣- المبحث الثاني

٣-١ انواع الفدرالية

١ - **الفدرالية الجغرافية والسياسية** :تتمثل في عملية توزيع السلطة بين أقاليم ومحافظات و مناطق القطر الواحد التى تتمتع بشخصية معنوية تناط بمجلس محلى ينتحب جميع أو بعض أعضائه من قبل مواطني الأقليم وله صلاحية في وضع ميزانية مستقلة و اتخاذ القرارات الأدارية المتعلقة بأدارة المشروعات والمرافق العامة في حدود ذلك الأقليم أو المحافظة ، تتشكل هذه الفدرالية بين دول وكيانات سياسية متجاورة تتميز كل واحدة منها بوجود شعب او قومية عريقة تسكن اصلا فى وطنها وعلى اراضيها وهذه الكيانات ذات معالم جغرافية محددة ولكل شعوب من شعوبها لغة وتاريخ وثقافة وتراث مشترك كالقوميات الروسية و الجورجية والارمنة و المنغولية واتي كانت لها جمهوريات شبه مستقلة فى اطار الاتحاد السوفيتى السابق، وكذلك الشعوب في صربيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود و كرواتيا حيث كان لكل منها جمهورية اتحادية فدرالية تجتمع في جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية. [١]

٢- **الفدرالية الادارية او الوظيفية** : تتمثل في عملية توزيع السلطات والصلاحيات فقط على المستويات الهرمية وبين الأقسام المتخصصة داخل المنظمة او الوزارة الواحدة ، تتشكل هذه الفيدرالية في دولة واحدة مركزية ذات معالم وخصوصيات قومية ووطنية وثقافية و تاريخية متجانسة وهذا لا يمنع بالضرورة من وجود خصوصيات لقوم او ثقافة صغيرة ومحدودة فتقوم الدولة المركزية بتقسيم البلاد الى اقاليم او ولايات ذات حكم فيدرالي يتمتع كل اقليم او ولاية بقدر كبير من الصلاحيات الادارية والمالية و تشترك جميع هذه الأقاليم في التشكيلات المركزية و دون تفريق في المساحة او النفوس كما هو موجود في الولايات المتحدة الأمريكية و آلمانيا والأمارات المتحدة العربية . هذا النوع من الفدرالية لا يؤثر على وحدة الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية فهي تبقى كلها موحدة وذلك بسبب عدم وجود شعوب او قوميات متعددة فيها . [٢]

٣- **الفدرالية المندمجة:** وهي نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية حالياً ، اذ يتم اتخاذ القرار بشكل مركزي دون مراجعة الولايات لان كل ولاية من الولايات التي يمثلها (ممثلان) في السلطة التشريعية وهما لا يعينان من قبل حكومة الولاية بل يختارهما مواطنو الولاية مباشرة عن طريق الانتخابات وبالتالي فهما يمثلان قرار الولاية . [٣]

٤- **الفدرالية المتشابكة** : تختلف عن النوع السابق بان الولاية تشارك في عملية اتخاذ القرار بشكل اوسع ،اذ يقوم ممثلو الولاية بالمشاركة في اجهزة النظام المركزي كالحكومة المجلس التشريعي على كتلة تتفاعل معا غيرها كتل الولايات الاخرى ومن هذا المشروع ينشأ الجسم المركزي للدولة (وهنا يدعى هذا النوع بالتعاوني) . او بشكل ممثلو الولاية كتلة تراقب عمل الحكومة المركزية وتمارس حق النقض بالاغلبية البرلمانية لأي قرار تتخذه الحكومة (وهنا يدعى هذا النوع بالانقسامي) .

خصائص الفدرالية:[*]

لقد حدد شرطين لتشكل الدولة الفدرالية. أولهما هو وجود عدة دول "وثيقة الارتباط ببعضها محلياً وتاريخياً وعرقياً أو ما شابه يجعلها قادرة على ان تحمل- في نظر سكانها- هوية وطنية مشتركة. والشرط الثاني هو "الرغبة الوطنية في الوحدة الوطنية والتصميم على المحافظة على استقلال كل دولة في الإتحاد".

الدستور في النظام الفدرالي هو السلطة العليا التي تستقي منها الدولة سلطاتها. ومن الضروري وجود قضاء مستقل لإبطال أي قانون لا يتماشى مع الدستور. والشرعية هي التي تعيق الفدرالية. إذ ينبغي أن يكون الدستور "صارماً" وغير "فضفاض" (Inexpensive). ويجب أن تكون القوانين الواردة في الدستور المذكور غير قابلة للتغيير إلا من قبل سلطة أعلى أو هيئات تشريعية. وغالباً ما تؤدي صعوبة تغيير الدستور إلى نشوء مشاعر محافظة [١] .

و يمكن النظر إلى الفدرالية باعتباره نقيضا لنظام آخر هو الدولة الأحادية، حكومة ألمانيا بولاياتها اللاندر الستة عشر مثال للفدرالية، بينما جارتها النمسا وولاياتها البندسلاندر كانت دولة أحادية بتقسيمات إدارية تحولت إلى فدرالية في حين كانت فرنسا وظلت دائما دولة أحادية. انظر الجدول (١)

الجدول (١) نماذج من الدول الفدرالية

فدرالية	وحدات فدرالية	وحدات فدرالية رئيسية	وحدات فدرالية أصغر
الأرجنتين	أقاليم الأرجنتين	23إقليم	1منطقة فدرالية
أستراليا	ولايات وأراضي أستراليا	6ولايات	
النمسا	ولايات النمسا	9*لأندر أوبوندسلاندر*	
بلجيكا	منطقتان لغويتان		
البوسنة والهرسك		2وحدات(واحدة منها فدرالية بنفسها تتكون من ١٠ كانتونات	1منطقة
البرازيل	ولايات البرازيل	26ولاية	1منطقة فدرالية و ٥،٥٦١ بلدية
كندا	أقاليم وأراضي كندا	10أقاليم	3أراض
جزر القمر		3جزر	
إثيوبيا	أقاليم إثيوبيا	9أقاليم	2مدينتان فدراليتان
ألمانيا	ولايات ألمانيا	16*لاندر* أو *بوندسلاندر*	
جمهورية الهند	ولايات وأراضي الهند	28ولاية	7مناطق إتحاديه بينها منطقة العاصمة
العراق	حاكميات العراق	18حاكميات ضمنها إقليم كردستان ذي الحكم الذاتي	
ماليزيا	ولايات ماليزيا	13ولاية	3أراض فدرالية
المكسيك	ولايات المكسيك	31ولاية	1منطقة فدرالية

ولايات ميكرونيسيا المتحدة		4ولايات	
نيجيريا	ولايات نيجيريا	36ولاية	1منطقة
باكستان	أقاليم وأراضي باكستان	4أقاليم	4أراض فدرالية ضمنها منطقة العاصمة
روسيا	أراضي روسيا الفدرالية	21جمهوريات، ٤٦ *أوبلاست* 9 ,*كرايس* 1ذاتية الحكم *أوبلاست* 4 ,بحكم ذاتي *أكروغس* 2 ,مدن على مستوى فدرالي	
سانت كيتس ونيفيس	جزر ساينت كيتس ونيفيس	2جزيرتان/١٤ باريش	
السودان	ولايات السودان	25ولاية	
سويسرا	كانتونات السودان	26كانتون	
الإمارات العربية المتحدة	إمارات الإمارات العربية المتحدة	7إمارات	
الولايات المتحدة	ولايات الولايات المتحدة الأميركية: ٥٠ ولاية	50ولاية	1منطقة فدرالية؛ ١٤ أراض فدرالية
فنزويلا	ولايات فنزويلا	23ولاية	1منطقة فدرالية، ١ تبعية فدرالية

المصدر :- شبكة المعلومات الدولية ،فيدرالية ،ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ،ص١ .

٤- المبحث الثالث

٤-١ ملامح الدولة الفدرالية ((العراق كنموذج للفدرالية))

تتميز الدولة الفدرالية عن غيرها من الدول البسيطة بأمرين:

١- **الدولة الفدرالية دولة مركبة:** تتصف الدولة الفدرالية بأنها دولة مركبة من أجزاء متميزة، وهذا التركيب هو الذي يميز الدولة الفدرالية عن الدولة البسيطة، حيث تتكون الدولة الفدرالية من دولتين أو أكثر، أو من إقليمين أو أكثر، يكون لكل منهما نظامه الخاص، واستقلاله الذاتي، مثل أن يكون لكل ولاية

أو إقليم دستور خاص، برلمان خاص، حكومة خاصة، وقوانين خاصة، وعسكر خاص، وموارد خاصة، ولغة خاصة بها.

٢- **الدولة الفدرالية دولة واحدة:** تتصف الدولة الفدرالية بأنها دولة واحدة، كالدولة البسيطة تماما، من حيث وجود دستور اتحادي واحد، وحكومة اتحادية واحدة، وبرلمان اتحادي واحد، ومحكمة اتحادية واحدة، وجيش اتحادي واحد [١] .

يختلف الاتحاد الكونفدرالي عن الاتحاد الفدرالي في جوانب عديدة منها :- [٢]

الاتحاد الكونفدرالي ينشأ بموجب معاهدة بين دول كاملة السيادة تقيم بينها هيئة دائمة تدعى الجمعية أو المؤتمر أو الكونجرس ويعهد إليها اختصاصات مشتركة تباشرها بصورة منفردة أو بالاشتراك مع بقية الدول الأعضاء مع بقاء بعض الاختصاصات كالتمثيل السياسي وإبرام المعاهدات والتعامل مع الدول الأجنبية حق من حقوق أي دولة من الدول الأعضاء ، ولا تمنح لسلطات الاتحاد إلا سلطات محدودة تم الاتفاق عليها في معاهدة الاتحاد (الميثاق). إذا بالمحصلة يعتبر الكونفدرالية تنظيما دوليا يقع ضمن نطاق القانون الدولي العام .

بينمـــا الاتحاد الفيدرالي ينشأ بموجب الدستور، الأمر الذي يترتب عليه اعتباره تنظيما داخليا يدخل ضمن نطاق القانون العام الداخلي.

إن الهيئة العليا في الاتحاد الكونفدرالي والتي تدعى بالجمعية أو المؤتمر أو الكونجرس وهي أشبه ما تكون بالمؤتمرات الدبلوماسية التي تتكون من أعضاء مندوبين لدولهم لهم الحق بالتكلم واتخاذ القرارات باسمها وان إرادتها لا تتكون بأية حال من إرادة هيئات الاتحاد وانما من إرادة مجموع الدول الأعضاء فيه علـــى عكس الحال في الاتحاد الفدرالي الذي يؤدي إلى نشوء دولة مركزية فوق دول الأعضاء وهي دولة الاتحاد (وتكون الحكومة الفدرالية)وليس حكومات الدول الأعضاء – هي المعبر عن إرادة الاتحاد .

من حيث السيادة الخارجية والداخلية تبقى الدول المشتركة في الاتحاد الكونفدرالي محتفظة بسيادتها أي بالمحصلة هي عبارة عن هيئة مشتركة تناط باختصاصات معينة وإنها وبالرغم من ممارستها لاختصاصات معينة دون الحاجة إلى موافقة جميع الدول الأعضاء فيه ، إلا أنها ليست دولة فوق الدول الأعضاء فهي بالتالي لا تملك السيادة . علـــى عكس الحال في الاتحاد الفيدرالي الذي تتنازل فيه دول الأعضاء عن سيادتها على الصعيد الخارجي للحكومة الجديدة وهي حكومة الاتحاد .

المعاهدات التي بموجبها نشأت الاتحادات الكونفدرالية المختلفة أجمعت على وجوب توفر إجماع الدول الأعضاء فيما يتعلق بتعديل الميثاق أو عند انضمام عضو جديد إلى الاتحاد ، لان الدول الأعضاء في هذا الاتحاد هي دول ذات سيادة ، الأمر الذي يترتب عليه عدم التزامها إلا بما وافقت عليه في وثيقة الاتحاد وعدم جواز فرض أي أمر عليها لم ترتضيه مسبقا ، أي أن أي تعديل في وثيقة الاتحاد لابد أن يحظى بموافقة جديدة واجماعية من الدول الأعضاء ، وهـذا يختلف عن الاتحاد الفدرالي كون الأخير لا

يشترط الإجماع لتعديل وثيقة الاتحاد (الدستور الفدرالي) بل انه يتطلب في أقصى الأحوال موافقة ثلاثة أرباع الدول الأعضاء .

ليس لهيئات الاتحاد الكونفدرالي سلطان مباشر على أقاليم الدول الأعضاء أو على أفراد تلك الدول ويعتبر هذا من النتائج المترتبة على احتفاظ الدول المتعاهدة بسيادتها ، إذا يمكن القول بان تشريعات الاتحاد لا تكتسب الصفة الشرعية إلا بعد توسط الدولة العضو ، وعليه فان من الخصائص المميزة للتعاهد خاصية التوسط فسلطة هيئات الاتحاد لا تلزم الأفراد مباشرة ولا تتصل بهم إلا عن طريق حكوماتهم ، وهـــذا بخلاف الحال في الاتحاد الفدرالي الذي يكون لحكومة الاتحاد فيه السلطان المباشر ليس فقط على الدول الأعضاء بل على مواطني تلك الدول ايظا والذين يجب عليهم أن ينصاعوا ويلتزموا بقوانين وأنظمة وتعليمات كل من حكومة الاتحاد وحكومات الدول الأعضاء كل في النطاق الذي تم تحديده بموجب الدستور الاتحادي .

ضمن هيئات الاتحاد الكونفدرالي لا توجد محكمة عليا للفصل في المنازعات التي قد تحصل بين الدول الأعضاء ، وذلـــك على خلاف الاتحاد الفدرالي الذي تقام في ظله عادة محكمة دستورية عليا للفصل في الخلافات التي قد تقع بين حكومة الاتحاد وحكومات الدول الأعضاء ، ولكن هذا لا يعني عدم وجود أية وسيلة لحل النزاعات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الكونفدرالي والتي تحظر على تلك الدول الأعضاء اللجوء إلى استخدام القوة لحل نزاعاتها بل تلزمها باللجوء إلى الهيئة المركزية للتعهد وهي الجمعية أو المؤتمر أو الكونجرس لحل النزاع وبالطرق السلمية التي أقرتها الميثاق عن طريق التحكيم أو الاستعانة بقضاة من الدول الأعضاء للحكم في النزاع.

الإبطال والانفصال ، بما أن كل الدول الأعضاء تحتفظ بسيادتها فانه يترتب على ذلك حق كل دولة منها في رفض الالتزام بأي عمل أو قرار أو إجراء من جانب السلطات الكونفدرالية إذا ما وجدت الدولة ذات العلاقة بان ذلك خارج عن أحكام وثيقة الاتحاد كما يترتب عليه ايظا حقها في الانفصال عن الاتحاد إذا رأت في بقائها واستمرار عضويتها ما يخل بسيادتها وحقوقها الاقليمية ، وهـــذا بخلاف الاتحاد الفدرالي الذي لا يقر على الأغلب للدول الأعضاء بأي إجراء من إجراءات الإبطال والانفصال على أساس تعارض ذلك مع سيادة الدولة الاتحادية .

تتعدد الجنسيات بتعدد الدول المتعاهدة كونفدراليا ، وان مواطني أي دولة من الدول الأعضاء يعدون أجانب في الدول الأخرى ، لان الاتحاد الكونفدرالي لا يؤدي إلى قيام حكومة مشتركة وشعب واحد بل يتكون من حكومات وشعوب الدول المتعاهدة ، وهـذا يختلف جوهريا عن الاتحاد الفدرالي الذي يمنحهم جنسية واحدة هي جنسية الدولة الاتحادية وان اختلفت توطناتهم .

بما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الكونفدرالي التي تبقى محتفظة بسيادتها وصفتها الدولية، فان الحرب التي تقع بينها تعد حربا دولية وما يترتب على ذلك من النتائج القانونية المتعلقة بحقوق الدول المتحاربة

وواجباتها وفق المواثيق والأعراف الدولية ، فـــي حين أن الحرب التي تقع بين الدول الأعضاء في الاتحاد الفدرالي تعد حربا أهلية (civil war).

وبعد الاحتلال الامريكي للعراق صدر في ٢٠٠٤/٣/٨ قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، وقد نصت المادة (٨) منه العراق دولة اتحادية فيدرالية وتعد اول وثيقة تصدر في العراق تؤكد النظام الفيدرالي كنظام سياسي لحكم العراق ، وتم اعتماده بشكل دائم في ٢٠٠٥/١٠/١٥ وفقاً للاستفتاء الشعبي الذي اقره الدستور العراقي الدائم والذي اقر النظام الفيدرالي بشكل يماثل ما هو وارد في الدستور الانتقالي [١].

و لهذا فان النظام الفدرالى المنتظر تطبيقه فى العراق لا يكتب له النجاح الا اذا بنى على اسس عادلة ثابتة تشترك فى وضعها و تتفق عليها كافة الطوائف المعنية فى العراق على اساس المساواة فى الحقوق و الواجبات بغص النظر عن الاقلية و الاكثرية العددية.

و بما ان اقرار الدستور العراقى الدائم بالنظام الفدرالى للعراق كان خطوة فى الاتجاه الصحيح، لا يمكن ادعاء نفس الشئ فيما يتعلق باصدار بما سيمى بقانون الفدرالية من قبل البرلمان العراقى شهر تشرين الاول الماضى.

هذا القانون سبب جدلا واسعا بين ممثلى الطوائف العراقية و الاوساط السياسية و الاكاديمية داخل العراق و خارجه، و هو اهتمام لا يستحقه هذا القانون غموضه و قلة قابليته التطبيقية.

ان هذا القانون من حيث اجراءات اصداره و مضمونه يستند الى الدستور العراقى و خاصة المواد ١، و ٥٧، و ١١٢-١٢١ ، لكنه يفتقر الى الاجماع المطلوب توفره فى سن قوانين بهذه الدرجة من الحساسية فى دولة متعددة الطوائف و المذاهب و التى سوف تتاثر مباشرة بتنفيذ محتمل لهذا القانون. و القانون رفضه ممثلى السنة العرب و التركمان و المسيحين، و حتى داخل الكتلة الشيعية و الكردية كانت هناك حالات الرفض و الانتقاد للقانون اذ رفضه التيار الصدرى و معه حزب الفضيلة من الكتلة الشيعية، و انتقده عضو فعال فى التحالف الكردستاني بان صدوره كان متسرعا، و لم يصوت لصالحه الى الحد الادنى المطلوب من الاصوات حسب المادة السابعة و الخمسون من الدستور العراقي مما يقلل من شرعيته.

فضلا ان هذا القانون لا ينفذ الا بعد مرور ثمانية عشر شهرا على اصداره و الكل يعرف كيف ان الاحداث تجرى متسرعة فى العراق اذ من الممكن جدا الغاء هذا القانون بنفس السهولة التى تم بها اصداره و خاصة فان الدستور العراقي هو نفسه الآن قيد المراجعة و اجراء تعديلات محتملة عليه و حسب المادة ١٤٢ من هذا الدستور لكى يرضى جميع الاطراف.[١]

قانون الفدرالية كأي قانون آخر يمكن تفسيره بطرق مختلفة تختلط فيها غالبا النظرة الذاتية للمفسر بحيث ان الطرف المؤيد لهذا القانون يمكن ان يدعى بان القانون تم اصداره على اساس الدستور و الغرض الرئيسي ورائه ليس الا هو تطبيق بنود الدستور الذى اتفقت عليه جميع الطوائف فى الاستفتاء الشعبي

العام، و لكن المعارضين له يمكن ان يفسروه بطريقة بانه يمكن ان يؤدى الى تقسيم العراق الى كيانات طائفية و هذا بدوره سوف يؤدى الى صراعات طائفية دموية حسب قولهم.

فتفسير قانون الفدرالية من حيث المضمون فقط يؤيد ما يدعى به المؤيدون لهذا القانون، لان القانون لا يشير باى شكل من الاشكال فى مضمونه الى تقسيم العراق على اسس طائفية كما جاء من المادة الاولى لهذا القانون حيث تعرف الاقليم بانها تتكون من محافظة او اكثر. و من حيث اجراءات تكوين الاقاليم فان القانون يوفر ضمانات كافية للمحافظات للبقاء كمحافظة او التحول الى اقليم فدرالي بعد اجراء استفتاء ناجح على مشروع الفدرالية من قبل سكان المحافظة المعنية كأداة لإضفاء الشرعية عليه.

و لكن تفسير قانون ما على اساس مضمونه فقط يكون تفسيرا ناقصا لهذا فان الطرق الحديثة لتفسير القوانين تركز على نوايا الاطراف الداعمة للقانون المعنى.

فى حالة استعمال طريقة التفسير هذه فان رأى الطرف المعادى للقانون الفدرالى القائل بانه يؤدى الى تقسيم العراق على اسس طائفية سيكون هو السائد، لان تصريحات ممثلى طوائف معينة تطالب بوضوح تقسيم العراق على اسس طائفية على شكل اقاليم فى الجنوب و الوسط و الشمال.

و مهما كانت طريقة تفسير هذا القانون و نتائج التفسير، فانه يمكن التكهن بنتيجة واحدة لتنفيذ محتمل له، الا و هو القضاء على النظام الفدرالى نفسه او العراق ككل ككيان سياسي موحد. لكونه قانونا يفتقر الى العدالة ، لأنه[١]:

١. القانون ياخذ الحدود الحالية للمحافظات اساسا لتحديد حدود الاقاليم وبما ان اكثرية المحافظات العراقية هى محافظات مختلطة مذهبيا و طائفيا مع تشكيل مذهب او طائفة معينة اكثرية فى كل واحدة منها، و على ضوء الاحتقان الطائفي الذى يشهده العرق حاليا، فلا بد لتشكيل اقاليم على اسس طائفية ان يؤدى الى عمليات دموية للتطهير الطائفي فى كافة انحاء العراق كما شاهدناها فى يوغسلافيا السابقة و قبلها فى عملية الفصل بين الهند و باكستان. فان نسبة السنة فى بعض المحافظات ذات الاكثرية الشيعية كالبصرة مثلا تصل الى حوالى ٤٠% فهؤلاء ربما يكون مصيرهم فى حالة نشوء حرب طائفية اما الانصهار داخل الاكثرية او التهجير القسري، و نفس الشيء هو الصحيح بالنسبة للأقلية الشيعية فى المحافظات ذات الاكثرية السنية، او بالنسبة للاكراد فى بعض المحافظات ذات الاكثرية العربية كنينوى و ديالى.

٢. خطر الحرب الاهلية لا ياتى فقط من الصراع الطائفي بل ايضا من داخل الطوائف نفسها اذ تتصارع العوائل و القبائل الساعية الى المزيد من السلطة السياسية و الثروات داخل الطوائف نفسها، كما ظهرت بوادرها فى محافظات ميسان و البصرة مؤخرا و اقليم كردستان قبلا،اذ تحاول عوائل معينة الانفراد بالسلطة السياسية و الاقتصادية مما لا ترضى به عوائل اخرى منافسة لها اتباعها و قوتها العسكرية.

٣. الاقليات الدينية و العرقية فى العراق تكون المتضرر الاكبر من تقسيم العراق على اسس طائفية اذ هى منتشرة فى كافة انحاء العراق دون ان تشكل اكثرية فى اقليم معين و لهذا فانها فى حالة ارتكاب جرائم التطهير العرقي لا تجد مأوى لها. و بالفعل فان اعداد كبيرة من التابعين لهذه الاقليات قد اضطرت لمغادرة بعض مناطق سكناها او حتى العراق.

٤. بما ان العاصمة بغداد سوف ينظم وضعها قانون خاص و لا يجوز ضمها الى اقليم حسب الدستور العراقي، فان هناك خطر تحويل بغداد الى سارابيفو ثانية نظرا لتمركز كافة الطوائف العراقية فيها بدون ان تشكل اى واحدة منها الاكثرية. فان اولى بوادر حرب التطهير العرقي بدأت فعلا فى بغداد اذ ان هناك يوميا المئات من ضحايا العنف الطائفي.

٥. على المستوى الاقتصادي فان تقسيم العراق على اسس طائفية بدون حصول توافق مسبق بين كافة الطوائف يمكن او يؤدى الى اكبر قدر ممكن من اللاعدالة فى توزيع ثروات البلاد و خاصة الثروات النفطية، اذ حوالى ١٠٠٠ بئر من مجموع حوالى ٢٥٠٠ بئر من آبار النفط العراقي تقع فى الجنوب و الباقي اكثرها فى المناطق الكردية بحيث تصبح المناطق السنية العربية فى الوسط شبه محرومة من الخيرات النفطية للعراق. هذا و ان الدستور العراقي قد وضع فى المادة ١٠٩ بسبب غموضه اساسا لتوزيع عوائد النفط على اسس طائفية. ما يمكن ان يسببه الصراع على عوائد النفط فى دولة فدرالية نراه فى مثال دولة نيجيريا الفدرالية الغنية بالنفط اذ تشتد الصراع بين الولايات و الطوائف المختلفة على خيرات النفط[١].

٦. ان قانو الاقاليم و كل القوانين العادية الاخرى تم اصدارها عن طريق نظام الاكثرية و هو نظام لا يصلح لدول متعددة الطوائف و الاعراق لان الاهداف الاستراتيجية لكل منها تختلف عن الآخر و لهذا يجب ابدال هذا النظام بالنظام التوافقي اذ يكون لكل طائفة حق النقض على القوانين التى تراها تمس بمصالحها كما هو الحال فى بلجيكا الفدرالية مثلا.

٧. اذا كان هناك مبرر تأريخي و ثقافي لأنشاء اقليم كردستان فى العراق و هذا ما يعترف به السنة العرب ايضا، فان هذا المبرر لا وجود له لفصل العرب العراقيين على اسس طائفية.

يمكن القول بان الصراع الطائفي فى العراق و الذى ظهرت ملامحه بوضوح فى الآونة الخيرة، يمكن ان يتحول بسرعة الى صراع إقليمي حيث ان السنة العرب هم كأقلية فى العراق يتمتعون بدعم واسع من الاكثرية الساحقة العربية و الذهبية على المستويين العربى و الإسلامي، و كما ان ايران سوف لا تقف مكتوفة الأيدي اذا تعرض شيعة العراق لخطر محتمل و لا تفتقر تركيا الى ضرائع شتى للتدخل فى شؤون العراق تحت ضريعه حماية تركمان العراق. و كما ان احتكار ثروات النفط على اسس طائفية سيقلب موازين القوى فى الشرق الاوسط لصالح دول معينة جارة للعراق نشأ دستورها على اسس مذهبية و هذا ما لا تقبل به ايضا قوى دولية رئيسية.

السؤال الاول المطروح المتعلق بالدستور العراقي الجديد هل سيكون العراق حسب الدستور الجديد دولة فدرالية ام مركزية.

وهذا القرار لا يتخذه طرف واحد من الاطراف الرئيسية فى العراق بل يجب ان يكون القرار توافقيا بين الاطراف الرئيسية الثلاثة فى العراق اى السنة العرب و الشيعة و الاكراد بسبب المادة الواحدة وا لستون فقرة (ج) التى تتطلب استفتاء شعبيا على الدستور الجديد اذ تستطيع ثلاث محافظات او اكثر رفض الدستور باكثرية الثلثين اذ جاء فى هذه المادة: يكون الاستفتاء العام ناجحا، ومسودة الدستور مصادقا عليها، عند موافقة اكثرية الناخبين في العراق، واذا لم يرفضها ثلثي الناخبين في ثلاث محافظات او اكثر.و من المعلوم بان لكل من السنة و الشيعة والاكراد اكثرية الثلثين فى ثلاث محافظات او اكثر.

و لكل هذه الطوائف الرئيسية الثلاثة موقفها الخاص من النظام الفدرالى حسب ظروفها الجيوبوليتيكية و مصالحها و استراتيجيتها الطويلة المدى و منها:

١- المناطق السنية العربية هى مناطق فقيرة نسبيا اذ تتواجد منابع النفط اكثرها فى المناطق الشيعية و الكردية و حتى من ناحية اللامن الغذائي فان المناطق السنية اكثرها مناطق صحراوية او شبه صحراوية تفتقر الى موارد المياه ما عدا الشريطين المحاذيين لنهرى دجلة و الفرات. لذلك فى حالة تشكيل ولاية فدرالية سنية فان هذه الولاية ستضطر الى الاعتماد اقتصاديا على الولايات الشيعية و الكردية مما يجعلها عرضة للاستفزاز.

١- انتشار السنة العرب لا يقتصر فقط على المناطق السنية بل يمتد الى الجنوب الشيعي و حتى الى كردستان، فمثلا نسبة السنة فى بعض المناطق الجنوبية كالبصرة تصل الى ٤٠% من السكان. فى حالة تكوين ولاية او ولايات شيعية فى الجنوب فهناك خطر على وجود السنة كطائفة فى هذه المناطق او ربما يؤدى هذا الى نزوح جماعي للسنة من هذه المناطق و هذا ما لا تستطيع المناطق السنية استيعابه.

٢- الدول العربية المجاورة للعراق و تركيا هى كلها دول ذات اكثرية سنية لا ترغب اكثرها فى النظام الفدرالى فى العراق ٠

٣- موقف الشيعة عن النظام الفدرالى يتأرجح بين التايد و الرفض و لكن الاكثرية بين ممثليهم و مرجعياتهم تميل الى تشكيل دولة مركزية او اتباع نظام فدرالي ضعيف جدا على اساس ادارى و لكنهم لا يعلنوا عن موقفهم ذلك بطريقة تتأثر على تحالقهم من الاكراد بل و تركوا هذا الامر للسنة العرب. و يمكن اسناد الموقف المتأرجح للشيعة من الفدرالية الى العوامل التالية:

٤- الشيعة يتمتعون بالتفوق العددي فى العراق يتجاوز الاكثرية المطلقة و لهذا فهم حسب رأيهم يحق لهم كاكثرية حكم البلاد فى كل الاحوال سواء كان العراق دولة فدرالية ام مركزية و لكنهم يفضلون النموذج المركزي على الفدرالى لان النظام المركزي سوف يزيد من نفوذهم فى كافة مناطق العراق كالمناطق السنية و الكردية ايضا.

٥- نقطة ضعف المناطق الشيعية هى افتقارها الى مصادر المياه الذاتية اذ معدلات هطول الامطار هى منخفضة جدا و ان الاكراد والسنة يتحكمون فى مصادر المياه التى تمد الجنوب بالمياه كنهري دجلة و الفرات و روافدهما و فى حالة تشكيل ولايات سنية و كردية لها حق التصرف بمصادرها الطبيعية فان هناك خطر تعرض الجنوب الى ضغوط من قبل الاكراد و السنة لاغراض سياسية. فمثلا يستطيع السنة استعمال مياه دجلة و الفرات لاغراض الري فى المناطق الصحراوية و تحريم الجنوب من القسم الأكبر من هذه المياه.لذلك فان انشاء دولة مركزية او فدرالية ادارية ضعيفة سوف يجعل الشيعة كاكثرية يتحكمون فى هذه الموارد ايضا.

٦- ايران فى تكوينها العرقي والطائفى تشبه كثيرا العراق. و ايران كتركيا و بعض الدول الاخرى المجاورة للعراق تنظر بعين الشك الى النظام الفدرالى .

٧- الاكراد: ممثلي الاكراد داخل الجمعية الوطنية و اللجنة الدستورية هم من اشد المتحمسين للنظام الفدرالى و اسباب هذا التحمس يمكن تلخيصها فى النقاط التالية:

١- كافح الاكراد منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ و حتى سقوط النظام السابق من اجل حق تقرير المصير و الذى يعنى ايضا تاسيس دولة قومية لهم و لكن الوضع الجيوبوليتيكى لكردستان العراق لا يسمح الآن بتشكيل هذه الدولة و لذا تحاول الاحزاب الكردية التى تمثل الاكراد فى بغداد الحصول على الاقل على الحق الفدرالى لكردستان و عرضه على الشعب الكردى كبديل لدولة كردية. اى ان ولاية اقليم كردستان الفدرالية ستكون تقليدا للدولة الكردية التى تريدها ٩٨% من اكراد العراق حسب استطلاعات الرأى و الاستفتاءات الغير الرسمية التى اجريت بينهم.

٢ – مطالبة الاحزاب الكردية بالفدرالية لا تخلو ايضا من نزعات انانية و مصالح شخصية اذ ان قيادات الاحزاب الكردية و خاصة قيادات الحزبين الرأسيين ذاقوا طعم ممارسة السلطة او بالأحرى الانفراد بها و التمتع بامتيازات اقتصادية هائلة و بطرق غير مشروعة و لهذا فان هذه السلطة و الامتيازات لا يمكن الاحتفاظ بها الا فى كيان كردى فدرالي لا تتدخل فى شؤنه الداخلية الحكومة الفدرالية فى بغداد و لكن الدولة العراقية كدولة ذات سيادة حسب القانون الدولي تضمن فى نفس الوقت حمايتهم من تدخلات دول الجوار التى سوف تجهض تأسيس دولة كردية فى اى وقت.

٣- كردستان العراق تتمتع بثروات طبيعية هائلة ترغب العوائل الحاكمة فى هذا الاقليم الاستيلاء عليها و تحويلها الى املاك شخصية كما فعلت مع الكثير من الملك العام لحد الآن حيث الفساد الإداري و المالي وصل الى حد الكارثة. و هذا لا يتم الا اذا حكمت هذه العوائل اقليم كردستان لوحدها كما هو الحال الآن.

٤- الموقف الكردى المؤيد للفدرالية لا يواجه فقط عقبات داخلية متمثلة فى رفض السنة و الشيعة للنظام الفدرالى بل هناك عوامل موضوعية ايضا منها اقليمية و دولية تشكل عقبة امام مطالب الاكراد.

٤-٢فدرالية العراق على المستوى الاقليمى والدولي

العراق على المستوى الاقليمى محاط بالكامل بدول مركزية بعضها بسبب تكوينها العرقى والطائفي تعد الفدرالية فى العراق حتى تهديدا لأمنها القومي ووحدة اراضيه و ذلك لا بد لهذه الدول ان تمارس ضغوطا لإجهاض مشروع النظام الفدرالى فى العراق بطريقة مباشرة او غير مباشرة.

وعلى مستوى الدولي اى تجارب الدول الاخرى التى تبنت النظام الفدرالي يظهر بان النماذج هى غير مشجعة لمؤيدي النظام الفدرالى فى العراق.

نظرة بعض الدول ومقارنة وضعها فى البداية مع الوضع العراقي الحالي[١].

١. الولايات المتحدة الامريكية: الولايات المتحدة الامريكية قبل ان تصبح دولة فدرالية من خلال دستور عام ١٧٨٨ كانت كونفدرالية متكونة من ثلاثة عشرة دولة مستقلة و ثم اتحدت فى اطار الدولة الفدرالية الحالية. و لكن العراق كان دولة مركزية موحدة منذ البداية مما يصعب الأن تفكيكها الى ولايات بعكس توحيد كيانات سياسية مستقلة الى دولة واحدة.

٢. سويسرا: سويسرا كالولايات المتحدة كانت قبل عام ١٨٤٨ تتكون من كونفدرالية هشة تضم ثماني دول مستقلة اتحدت بعد الحرب الاهلية عام ١٨٤٨ و لم تكن ايضا دولة مركزية فى بداية تأسيسها كما هو الحال مع العراق.

٣. كندا: كندا أسسها الاستعمار البريطاني كدولة فدرالية منذ عام ١٨٦٧ و كانت تتكون فى الاصل من اربع ولايات و بقت كمستعمرة بريطانية الى عام ١٩٣٠. و لكن العراق الحالي أسسته بريطانيا منذ البداية كدولة مركزية و الا لكان الامر أسهل منذ البداية.

٤. المانيا: النظام الفدرالى فى المانيا تم فرضه من قبل سلطات الاحتلال بعدا الحرب العالمية الثانية و بالأخص الولايات المتحدة الامريكية و ذلك من خلال دستور عام ١٩٤٩ حيث اشترط على هذا الدستور بان توافق عليه سلطات الاحتلال اولا. و لكن العراق هو الآن دولة مستقلة من الناحية القانونية و صاحبة كامل السيادة رسميا لذا يتجنب الأمريكيون والبريطانيون اعطاء اى انطباع بانهما دولتان محتلتان للعراق من خلال تدخلهما فى العملية الدستورية فى العراق بل أكدتا مرارا و تكرارا بان الدستور هو شأن العراقيين وحدهم. و كما ان امريكا و بريطانيا ليستا مستعدتان للتدخل و التضحية بمصالحهما من اجل الاكراد[١].

٥. النمسا: النمسا كانت قبل الحرب العالمية الاولى دولة كونفدرالية منذ عام١٨٦٨ ثم تحولت بعد انهيار الامبراطورية النمساوية بعد الحرب العالمية الاولى الى دولة فدرالية عام ١٩٢٠. و ليس هناك شبه بين وضع النمسا آنذاك والوضع العراقي الحالي.

هناك مثال وحيد بين كل الدول الفدرالية يمكن ان يتطابق مع الوضع العراقي الحالي و لكن بفارق كبير و هو مثال بلجيكا. بلجيكا كالعراق تتكون من قوميتين رئيسيتين و كانت دولة مركزية قبل ان تتحول الى دولة فدرالية حسب دستور عام ١٩٩٣ بعدما كان هناك خطر انقسام البلاد و انفكاكها بين الفالون

الناطقين باللغة الفرنسية و الفلاندر الناطقين باللغة الهولندية. و لكن الفارق الكبير بين النموذج البلجيكي والعراقي هو بان الفلاندر يشكلون ٥٧% من السكان و الفالون ٤٢% و كلا الطرفين كانا قادرين على تاسيس و ادارة دولة خاصة بهما و كما ان لكل من هذين الطرفين عمق استراتيجي المتمثل بفرنسا لطائفة الفالون و هولندا لطائفة الفلاندر و لذلك كان خطر التقسيم خطرا حقيقيا. و لكن الوضع فى العراق يختلف تماما فان العرب يكونون حوالي ٧٥% من السكان و الاكراد اقل من ٢٥% و كما ان الاكراد غير قادرين على تشكيل دولة خاصة بهم حاليا لاسباب جيوبوليتيكية و اقليمية و دولية مما يقلل من خطر انفكاك الدولة العراقية و يقلل الضغط على الأكثرية العربية لتقديم تنازلات للاكراد.اذن فما هو السلاح الذى بقى بيد الاكراد من اجل الحصول على الحق الفدرالى؟هناك خيارات عدة فى هذا النطاق و لكنها تبدو اكثرها غير فاعلة او حتى غير واقعية منها:

١. الانفصال: فان الانفصال هو حق شرعى حسب حق تقرير المصير و الاكراد فى العراق لهم من الناحية القانونية حق تاسيس دولة خاصة بهم اسوة بالشعوب الاخرى فى النمطقة و لكن التمتع بالحق و ممارسة هذا الحق هما شيئان مختلفان. لنفترض بان كردستان قد انفصلت عن العراق فان دولة كردستان ستكون عرضة لتدخلات دول الجوار و حتى الاحتلال العسكري و ربما سيكون مصيرها مصير تيمور الشرقية التى احتلتها اندونيسيا عام ١٩٧٥ بعد انسحاب البرتغال منها. كما ان كردستان هى منطقة مغلقة و محاطة بدول الجوار المعادية لتأسيس دولة كردية بسبب وجود أقليات كردية فيها وليس لكردستان منفذ بحري و لا يمكن الوصول اليها برا و جوا الا بموافقة دول الجوار هذه. لذا فان الاكراد سيتجنبون من الانفصال عن العراق حتى اذا دعتهم الأكثرية العربية الى ذلك.

٢. ثورة جديدة: هذه الإمكانية هى واردة و لكنها اصبحت صعبة جدا نظرا للتغيرات الجيوبوليتيكية التى طرأت على المنطقة بعد سقوط النظام العراقى السابق لان الاكراد كانوا دائما فى ثوراتهم يعتمدون على العمق الاستراتيجي الايرانى لاغراض لوجيستيكية كتأمين السلاح و الغذاء و علاج الجرحى و لكن الامر تغير الآن اذ ان الشيعة اصبحوا هم الذين يحكمون العراق و للشيعة علاقات طيبة مع ايران لذا فان اي ثورة كردية معادية للحكومة العراقية فى المستقبل سوف لا تتمتع فقط بدعم ايران بل ستكون ايران طرفا معاديا للاكراد فيها من خلال تشكيل كماشة مع تركيا و سوريا والعراق تحاصر الاكراد من كل الجهات. و يجب القول ايضا بان القيادات الكردية الحالية تغيرت تماما و اصبحت تهتم بمصالحها الشخصية اكثر من مصالح الشعب الكردي و الكثير من قيادي الاحزاب الكردية و ابنائهم و اقاربهم تحولو الى راسماليين كبار من خلال سرقة موارد الشعب الكردى و كنتيجة ليس لهؤلاء المصلحة فى التنازل عن كل هذا الامتيازات و التوجه من جديد الى الجبال لخوض المعارك و ان الطرف العربى فى العراق يعرف ذلك لهذا لا ياخذ تهديدات القيادات السياسية الكردية بجدية و فى الاخير يقبل زعماء الاحزاب السياسية الكردية باى حل يضمن مصالحها الشخصية حتى لو كانت هذا حكما ذاتيا متكونا من قرية كردية واحدة

يمارس هؤلاء الزعماء سلطاتهم فيها و يتمتعون بما سرقوه من الشعب الكردى و اكثر هؤلاء الزعماء هم من اصول اقطاعية لذا لا يرون الا مصالحهم الشخصية.

٣. التدخل الاجنبى: امكانية التدخل الاجنبى لصالح الاكراد هى غير واردة إطلاقا لان لا امريكا و لا بريطانيا هى مستعدة للتضحية بمصالحها فى المنطقة من اجل الاكراد و كما ان وجودهم فى المنطقة لها اهداف استراتيجية اخرى تتعلق بمصادر الطاقة وا لهيمنة على المنطقة و ضمان امن اسرائيل و ليس الاكراد هنا الا وسيلة للوصول الى هذه الاهداف اذن كل ما يبقى بيد الاكراد للوصول الى حقهم فى ظل النظام الفدرالى هو طريق التفاهم و الحوار مع الاطراف العراقية الاخرى و اقناعهم بحقهم المشروع فى التمتع بحق النظام الفدرالى و تجنب لغة التهديد و الضغط لانها سوف ربما تؤدى الى نتائج عكسية[١].

الاستنتاج:

١- يتضح ان النظام الفيدرالي لم يطبق في العراق ولم يتم ذكره الا في حقبة الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ كونه الاسلوب الامثل لتحقيق السياسة الامريكية في العراق .

٢- فيما يتعلق بالنظام الفيدرالي المقترح تطبيقه بالعراق فان اهم ما يؤخذ عليه انه لم يكن نابعاً من حاجة ورغبة الشعب العراقي انما جاء نتيجة القوى السياسية المعارضة عندما كانت خارج السلطة وبرعاية امريكية والتي اكدت ضرورة بناء عراق فيدرالي يخدم مصالحهم في العراق ، وقد اقر ذلك في عام ١٩٩٩ ، ثم جاء مؤتمر برلين ٢٠٠٢ والمؤتمرات اللاحقة للمعارضة لتكريس هذا المطلب ، حتى اقر بعد الاحتلال الامريكي للعراق بموجب الدستور الدائم عام ٢٠٠٥ وبما ان الفيدرالية ليست مواد قانونية تكتب وتفرض على الشعب وانما هي ثقافة سياسية ووعي من الولاء المزدوج لدولة الاتحاد والاقليم ، واضن ان الشعب العراقي يفتقر لهكذا نوع من الثقافة السياسية بعد غياب عن الديمقراطية تجاوز خمسة واربعين عام (كون العراق غادر الديمقراطية منذ العام ١٩٥٨) كان الولاء فيها قائم على اساس شعب واحد وطن واحد وقائد واحد ، فكيف له ان يفهم طبيعة الولاء المزدوج لكل من الاقليم والاتحاد وهذا مأخذ اخر على الديمقراطية في العراقية .

٣- ومن الأجدر في الوقت الراهن اتباع النظام اللامركزية،ومن ثم التحاور بين كل الاطراف لتشكيل الفدرالية العراقية المنسجمة مع طبيعة ومكوناته ،فضلا عن دراسة التجارب الاخرى للاستفادة من أخطائها وتلافيها ومن ثم خلق نظام خاص قد يحتذي به المجتمعات العربية الاخرى

الهوامش:

(١) أثمار كاظم سهل ، الفدرالية الالمانية والمشروع الفدرالي المقترح في العراق،دراسات دولية،جامعة بغداد ،مركز الدراسات الدولية،ع٠ع ،٢٠٠٩ ،ص١٣٢ ٠

(2) Preston king ,federalism Federation , London ,1982 , P. 75-78

(٣) ناظم عبد الواحد الجاسور،موسوعة علم السياسة ،عمان ،٢٠٠٤ ،ص١٩٥ ٠

(٤) شبكة المعلومات الدولية ، على الموقع www. Shrsc . com . p. 1

(٢) شبكة المعلومات الدولية ، هل تؤيد الفدرالية ؟ وهل تعرف ماهي الفدرالية ، منتديات بغداد للابد ، ص١ ٠

(٣) شبكة المعلومات الدولية ، فيدرالية- الموسوعة الحرة ، ص١ ٠

(*) مارتن لوثر.

(١) صالح الشقباوي ،التطور التاريخي للدولة الفدرالية ، ص١-٢ على الموقع . www. Pulpit. alwatan voice . com .

(٢) محمد محمود ابراهيم الديب ، الجغرافية السياسية منظور معاصر ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط٦ ،٢٠٠٩ ،ص١٧٦ .

(٢) هل تؤيد الفدرالية ؟ وهل تعرف ماهي الفدرالية ، منتديات بغداد للابد ، ص١ .

(١) هل تؤيد الفدرالية ؟ وهل تعرف ماهي الفدرالية ، منتديات بغداد للابد ، ص١ ٠

(٢)هل تؤيد الفدرالية ؟ وهل تعرف ماهي الفدرالية ، المصدر نفسه، ص١ ٠

(٣)شبكة المعلومات الدولية . www. Iraq future .net .p.2

(*)كان لكتابات إثنين من المراقبين السياسيين الإنكليز (ألبرت دايسي وجيمس برايس) تأثير كبير على بدايات نظرية الفدرالية.

(١) شبكة المعلومات الدولية ،فيدرالية ،ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ،ص١ .

(١) شبكة المعلومات الدولية ، المصدر السابق ،ص٢ ٠على الموقع www.shrsc.com

(٢) سامان نديم الداوودي ، دراسات وابحاث قانونية ،على الموقع . www.ahewar.org-2p.1 .

(١) جريدة الصباح العراقية ، ع٥٥ ،في تاريخ ٢٠٠٥/٥/١٩ .

(١) كمال سيد قادر،قانون الفدرالية :عامل تفرقه ام توحيد، ص١-٢ .على الموقع www.ahewar.org .

(١) كمال سيد قادر،المصدر السابق ،ص٢ .

(١)) أثمار كاظم سهل ، الفدرالية الالمانية والمشروع الفدرالي المقترح في العراق،المصدر السابق، ص١٤٢-١٤٣ .

(١) راؤول بليندنباخروشاندراباسما، ،حوار عالمي حول الفدرالية،سلسة كتيبات(حوارات حول الحكم المحلي ومناطق المدن الكبيرة في الدول الفدرالية)،ج١-ج٦ ٠

(١) أثمار كاظم سهل ، الفدرالية الالمانية والمشروع الفدرالي المقترح في العراق،المصدر السابق، ص١٣٥ ٠

(١) كمال سيد قادر ،المصدر السابق، ص ٣ ٠

المصادر :

١- أثمار كاظم سهل ، الفدرالية الالمانية والمشروع الفدرالي المقترح في العراق،دراسات دولية،جامعة بغداد ،مركز الدراسات الدولية،ع٤٠،٢٠٠٩ ٠

٢- جريدة الصباح العراقية ، ع٥٥ ،في تاريخ ٢٠٠٥/٥/١٩ .

٣- راؤول بليندنباخروشاندراباسما، ،حوار عالمي حول الفدرالية،سلسلة كتيبات(حوارات حول الحكم المحلي ومناطق المدن الكبيرة في الدول الفدرالية)،ج١-ج٦ ٠

٤- سامان نديم الداوودي ، دراسات وابحاث قانونية ،على الموقع www.ahewar.org .

٥- شبكة المعلومات الدولية www. Iraq future .net

٦- شبكة المعلومات الدولية ،فيدرالية ،ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ،ص١ ٠

٧- شبكة المعلومات الدولية ، على الموقع . www. Shrsc . com

[٨]- شبكة المعلومات الدولية ، هل تؤيد الفدرالية ؟ وهل تعرف ماهي الفدرالية ، منتديات بغداد للابد ٠

[٩]- شبكة المعلومات الدولية ، فيدرالية- الموسوعة الحرة ٠

١٠- صالح الشقباوي ،التطور التاريخي للدولة الفدرالية
على الموقع . www. Pulpit. alwatan voice . com

١١- كمال سيد قادر،قانون الفدرالية :عامل تفرقه ام توحيد.على الموقع www.ahewar.org .

١٢- محمد محمود ابراهيم الديب ، الجغرافية السياسية منظور معاصر ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط٦ ،٢٠٠٩ ٠

١٣- ناظم عبد الواحد الجاسور،موسوعة علم السياسة ،عمان ،٢٠٠٤ ٠

١٤- Preston king ,federalism Federation , London ,1982